



جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم القانونية والإدارية

ينظم ملتقا وطنيا حول



الحماية الإدارية على الصيغ اللامركزية

الإقليمية في التشريع الجزائري

يومي :

03 و 04 مارس 2014

للإتصال :

- * جامعة 8 ماي 1945 – كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم القانونية والإدارية –
- * البريد الإلكتروني : guelmalaw@gmail.com
- * الموقع الإلكتروني : www.univ-guelma.dz

شروط المشاركة في الملتقى :

- * تكتب المداخلة طبقا للأصول العلمية المتعارف عليها، باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية مع إرفاقها بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة الفرنسية.
- * تحرر المداخلة ببرنامج «Microsoft Word»
- * – اللغة العربية : خط «Arabic Simplified» حجم 14 بالنسبة للمتن و حجم 10 بالنسبة للهوامش.
- * – اللغة الفرنسية : خط «Times New Roman» حجم 12 بالنسبة للمتن و حجم 10 بالنسبة للهوامش.
- * يتراوح عدد الصفحات بين 12 و 15 صفحة.
- * يرسل الملخص والمداخلة الكاملة على البريد الإلكتروني للملتقى، ولا تقبل الفاكسات.
- * أن يكون الموضوع أصليا لم يتم نشره من قبل و لم يسبق أن قدم في مؤتمرات أو ملتقيات علمية سابقة.
- * لا تقبل المداخلات المشتركة، ولا يقبل تقديم أكثر من مداخلة.
- * ترفض المداخلات التي لا يتطابق مضمونها مع الملخص المرسل.
- * لا تؤكد المشاركة إلا بعد الاستقبال النهائي للمداخلة كاملة على الموقع الإلكتروني.

الملخص :

ينبغي على المشارك تقديم ملخص مداخلته محررا

- اللغة العربية : خط «Arabic Simplified» حجم 14 بالنسبة للمتن و حجم 10 بالنسبة للهوامش.
 - اللغة الفرنسية : خط «Times New Roman» حجم 12 بالنسبة للمتن و حجم 10 بالنسبة للهوامش.
 - على ألا يتجاوز عدد الأسطر عشرين سطرا.
- بيانات المشارك :**

يتضمن الملخص الإشارة إلى البيانات التالية :

- * إسم المشارك ولقبه.
- * الوظيفة.
- * الرتبة العلمية.
- * مجال وعنوان البحث في الدكتوراه.
- * المؤسسة المستخدمة.
- * العنوان، الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني.
- * لغة المداخلة ووسائل عرضها.
- * محور المداخلة وعنوانها.

الرئيس الشرفي للملتقى : أ.د محمد نامشة رئيس الجامعة

رئيس اللجنة العلمية: أ.د محمد الصغير بعلي
أعضاء اللجنة العلمية:

- | | |
|-------------------|-------------|
| د. وداد غزلاني | جامعة قالمة |
| د. قادري مجيد | جامعة عنابة |
| د. خليل بوصنوبرة | جامعة قالمة |
| د. مسعود بوصنوبرة | جامعة قالمة |
| د. عصام نجاح | جامعة قالمة |
| د. محمد علي حسون | جامعة قالمة |
| د. منية شوابدية | جامعة قالمة |
| د. وفاء شيعاوي | جامعة مسيلة |

رئيس اللجنة التنظيمية: د. حسون محمد علي
أعضاء اللجنة التنظيمية:

- | | |
|-----------------|-------------|
| د. نبيل كريس | جامعة قالمة |
| أ. أحمد فنيدس | جامعة قالمة |
| أ. سهيلة بوخميس | جامعة قالمة |
| أ. سامية العايب | جامعة قالمة |
| أ. سماح فارة | جامعة قالمة |
| أ. مقلاتي منى | جامعة قالمة |
| أ. فلكاوي مريم | جامعة قالمة |

الأجل التنظيمية:

الأجل التنظيمية:

آخر أجل لاستقبال الملخصات : 2014/01/22

آخر أجل لرد نتائج اللجنة العلمية للملتقى : 2014/01/26

آخر أجل لاستقبال المداخلات : 2014/02/20

فعاليات الملتقى يومي 03 و 04 مارس 2014

محاوړ المللكى

المحوړالأول: الإطار المفاهىمى لنظام الوصاية الإدارية

أولا: نشأة نظام الوصاية الإدارية

ثانيا : أنظمة الوصاية الإدارية

ثالثا: مبررات الوصاية الإدارية

المحوړ الثانى: تطبيقات نظام الوصاية الإدارية فى التشريع الجزائرى

أولا : نطاق الوصاية الإدارية

ثانيا: نظام الوصاية الإدارية ومبدأ الديمقراطية.

ثالثا: نظام الوصاية الإدارية والتنمية المحلية .

المحوړ الثالث: الرقابة على ممارسة الوصاية الإدارية

أولا: الرقابة الإدارية الذاتية على قرارات الجهات الوصية

ثانيا: الرقابة القضائية على قرارات الجهات الوصية

ثالثا: الرقابة السياسية على قرارات الجهات الوصية بين

الوجود والتفعيل

إشكالية المللكى

بعد أن أستقر النظام الإدارى المركزى الذى رافق نشوء الدولة الحديثة و بعد أن استقر نظام الدولة السياسى ، وبعد انتشار الفكر الديمقراطى والدعاى إلى إشراك الأفراد فى تسيير شؤونهم على المستوى المحلى والإقليمى ، فأصبح من الضرورة الملحة إصلاح ذلك النشاط الإدارى بحيث يصبح ملائم لكل إقليم من أقاليم الدولة من أجل ذلك أنصرف المصلحون الإداريون لمعالجة النهج الإدارى الجديد الذى لا خوف ولا خطر منه على وحدة الدولة السياسى التى لم تعد محل اضطراب . فلهتدوا فى بداية القرن الماضى إلى ما يعرف باللامركزية الإدارية كأسلوب من أساليب التنظيم الإدارى الإقليمى. وأن هذه اللامركزية تبنى على عنصرين أساسيين هما .

الأول: استقلال السلطات الإدارية اللامركزية عن السلطة الإدارية المركزية. والثانى: خضوع السلطات الإدارية اللامركزية لرقابة وصائية من جانب السلطة الإدارية المركزية وإنها رقابة من نوع خاص . وأقروا أن للوصاية الإدارية ضوابط وحدود تجعلها تختلف فى الجوهر عن الرقابة الرئاسية ، وقد تناول المشرع الجزائرى نظام الوصاية الإدارية فى قانونى البلدية والولاية الجديدين . الإشكال الذى يطرح ما مدى اقتراب المشرع الجزائرى فى موضوع الدراسة من مفهوم الوصاية الإدارية ، وابتعاده عن مفهوم الرقابة الرئاسية من خلال انعكاس ذلك الاتجاه على واقع النظام الإدارى الجزائرى ؟ وما مدى نجاعة وفعالية القواعد القانونية لنظام الوصاية الإدارية فى تحقيق استقلال الهيئات اللامركزية الإقليمية و تحقيق التنمية المحلية فى الجزائر ؟.

إستمارة المشاركة

الاسم:.....اللقب:.....
الرتبة العلمية:.....
التخصص:.....
الوظيفة:.....
مجال البحث (عنوان الماجستير أو الدكتوراه)....
المؤسسة:.....
رقم الهاتف (إجبارى):.....
البريد الإلكتروني (إجبارى):.....
رقم المحور:.....
عنوان المداخلة:.....
ملخص المداخلة:.....
المراسلات :

توجه المراسلات إلى:

البريد الإلكتروني للمللكى guelmalaw@gmail.com